بانخفاض 51٪.. و228,7 مليون دينار أرباح البنوك التقليدية.. و136,7 مليوناً لـ«الإسلامية»

365,4 مليون دينار أرباح البنوك في 9 أشهر

علاء مجيد

كشفت إحصائية خاصة، أعدتها «الأنباء»، حول أرباح البنك الكويتية خلال أول 9 أشهر من العام الحالي، حيث شهدت أرباح البنوك العشرة انخفاضا بنسبة 51٪ لتسجل 365,4 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2020، وذلك بالمقارنة مع أرباحها المجمعة لنفس الفترة من العام الماضي والبالغة 744,79 مليون دينار.

وتظهر الإحصائية، أن البنوك التقليدية استحوذت على 62,9٪ من أرباح القطاع بـ 228,75 مليون دينار، وبتراجع سنوي 47,9٪، فيما استحوذت البنوك الإسلامية على 37,1٪ من أرباح القطاع بـ 136,69 مليون دينار، وبتراجع سنوي 55,3٪، حيث يأتي هذا التراجع في الأرباح بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي أثرت بالسلب على اقتصاديات العالم بأكمله وليس الكويت فقط، وكذلك أضرت بكل القطاعات بما فيها قطاع البنوك.

تصدر بنك الكويت الوطني اكبر البنوك من حيث قيمة الأرباح بـ 168,6 مليون دينار مستحوذا على 46,1٪ من إجمالي القطاع في التسعة اشهر الاولى من العام الحالي، تلاه بيت التمويل الكويتي بـ 101,2 مليون دينار مستحوذا على 27,6٪ من إجمالي أرباح القطاع وحل ثالثا بنك برقان بـ 32,5 مليون دينار مستحوذا على 8,9٪ من إجمالي أرباح القطاع.

وجاء في المرتبة الرابعة بنك بوبيان بـ 23,2 مليون دينار مستحوذا على 6,36٪ من إجمالي أرباح القطاع وخامسا جاء بنك الأهلي المتحد بقيمة أرباح بلغت بـ 23,1 مليون دينار مستحوذا على 6,32٪ من أرباح القطاع ككل.

وجاء في الترتيب السادس بنك الخليج بقيمة أرباح بلغت 18,3 مليون دينار مستحوذا على 5٪ من أرباح القطاع ككل بينما حل البنك التجاري في الترتيب السابع بقيمة أرباح بلغت 17,1 مليون دينار مستحوذا على 4,6٪ من أرباح القطاع ككل. وثامنا جاء بنك الكويت الدولي (KIB) بأرباح قدرها 567 ألف دينار مستحوذا على 0,16٪ من أرباح القطاع ككل.

وحقق البنك التجاري نسبة تغير إيجابية وهو البنك الوحيد الذي حقق أرباحا سنوية بمعدل 2,9٪ بينما جاء البنك الوطني بأقل نسبة تراجع سنوية بين القطاع ككل حيث حقق نسبة تراجع بلغت 44,2٪ يليه بيت التمويل الكويتي «بيتك» بنسبة تراجع بلغت 46,9٪ وفي المرتبة الثالثة جاء بنك بوبيان بتراجع بلغت نسبته 48,6٪ وحل البنك الأهلي المتحد في المرتبة الرابعة بنسبة تراجع بلغت 48,9٪ وخامسا جاء بنك الخليج بنسبة تراجع بلغت 50,6٪ خلال التسعة اشهر من العام الحالي.

وعلى صعيد الربع الثالث لفترة الثلاثة اشهر من أول يوليو وحتى نهاية سبتمبر الماضي تصدر بنك الكويت الوطني من حيث قيمة الأرباح بـ 57,58 مليون دينار مستحوذا على 39,3٪ من إجمالي القطاع في الربع الثالث من العام الحالي.

تلاه بيت التمويل الكويتي بـ 44,29 مليون دينار مستحوذا على 30,2٪ من إجمالي أرباح القطاع وحل ثالثا البنك التجاري بـ 15,9 مليون دينار مستحوذا على 10,8٪ من إجمالي أرباح القطاع وفي المرتبة الرابعة جاء بنك برقان بـ 9,8 ملايين دينار مستحوذا على 6,7٪ من إجمالي أرباح القطاع. وخامسا جاء بنك الخليج بقيمة أرباح بلغت بـ 6,5 ملايين دينار مستحوذا على 4,5٪ من أرباح القطاع.

ووصل إجمالي أصول البنوك الكويتية العشرة بنهاية سبتمبر الماضي الى 90,58 مليار دينار وبنسبة نمو 6,5٪، مقارنة بإجمالي أصول بلغ 85,03 مليون دينار بنهاية سبتمبر من العام الماضي.

تصدر بنك الكويتي الوطني القطاع من حيث حجم الأصول بمقدار 30,38 مليار دينار بنسبة 33,5٪ من إجمالي أصول القطاع تلاه بيت التمويل الكويتي بمقدار 20,9 مليار دينار وحل ثالثا بنك برقان بقيمة 6,9 مليارات دينار ورابعا جاء بنك بوبيان بقيمة 6,27 مليارات دينار وخامسا جاء بنك الخليج بقيمة 5,9 مليارات دينار.

أرباح البنوك الكويتية في 9 أشهر			
البنك	صافي الأرباح (بالمليون دينار)		التغير
	التسعة أشهر 2020	التسعة أشهر 2019	
بنك الكويت الوطني	168,67	302,16	ـ44,02٪
(بيتك)	101,21	190,49	ـ46,9٪
بنك برقان	32,57	67,54	ـ51,8٪
الأهلي المتحد	23,12	45,24	ـ49,39٪
بنك بوبيان	23,24	45,23	ـ48,6٪
بنك الخليج	18,35	37,13	ـ50,6٪
البنك التجاري	17,01	16,62	2,9٪
KIB	0,567	12,79	ـ95,6٪
البنك الأهلي	(7,94)	15,43	ـ151,5٪
بنك وربة	(11,43)	12,14	ـ194٪
الإجمالي	365,4	744,79	ـ51٪

38٪ انخفاضاً في السيولة.. بمحصلة 41,8 مليون دينار

نصف مليار دينار تبخرت من «البورصة» في جلسة واحدة

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات الاسبوع على تراجع لافت على مستوى جميع مؤشراتها ومتغيراتها خاصة القيمة السوقية التي تراجعت بنسبة 1,5٪ محققة نحو نصف مليار دينار، اذ تراجعت القيمة بنهاية تعاملات امس الى 31,54 مليار دينار من 32,02 مليارا بنهاية جلسة الخميس الماضي، اي بانخفاض 487 مليون دينار، ومع استمرار الانخفاض على مستوى القيمة في الفترة الاخيرة ارتفعت نسبة الخسائر منذ بداية العام الى 11,2٪.

وتأثرت البورصة منذ اللحظات الاولى في جلسة تعاملات امس بالضغط البيعي اللافت على كثير من الاسهم وفي مقدمتها الاسهم القيادية وخاصة المنضمة مؤخرا لمؤشر MSCI، ويبدو ان هناك من يضغط على هذه النوعية من الاسهم لتجميعها عند أدنى مستوى سعري ممكن قبل نهاية الشهر الجاري الذي سيشهد الإعلان الرسمي لانضمام بورصة الكويت للمؤشر العالمي.

وتراجعت السيولة بشكل لافت في جلسة امس، اذ تراجعت بنسبة 38,7٪ بمحصلة 41,8 مليون دينار انخفاضا من 68,3 مليون دينار نهاية جلسة الاسبوع الماضي.

وتركزت السيولة بشكل واضح حول الاسهم القيادية، حيث استحوذت 5 اسهم على 64٪ من السيولة المتدفقة للسوق، وتصدرها الوطني بـ9,9 ملايين دينار، تلاه بيتك بسيولة 7,5 ملايين دينار، تلاه سهم اهلي متحد بسيولة 4,8 ملايين دينار، ثم سهم زين بسيولة 3 ملايين دينار، ثم الخليج بسيولة 1,7 مليون دينار. وقلصت البورصة جزءا من خسائرها قبل الاغلاق على وقع استهداف بعض الاسهم التي تراجعت لمستويات مشجعة على الاقتناء من قبل بعض المتعاملين.

وأنهت البورصة تعاملاتها على تراجع مؤشر السوق الاول بنسبة 1,8٪ خاسرا 111 نقطة ليصل الى 5992 نقطة، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ محققا 27,6 نقطة انخفاضا ليصل الى 4317 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,5٪ محققا 83,9 نقطة انخفاضا ليصل الى 5430 نقطة. وانخفضت الكميات 2,2٪ لتصل إلى 188,71 مليون سهم مقابل 192,92 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات تراجعا بصدارة الاتصالات بانخفاض نسبته 1,89٪، يليه البنوك بواقع 1,79٪، بينما ارتفع 3 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبته 11,02٪.

«المشروعات السياحية»: تطويرات جذرية وشاملة لمشروع «الأكوابارك»

شركة المشروعات السياحية
Touristic Enterprises Company

أصدرت شركة المشروعات السياحية بيانا بشأن ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي فيما يخص موقع (الأكوابارك)، حيث قالت الشركة إنها قامت بطرح الموقع لانتهاء مدة العقد السابق، وفازت شركة الجزيرة للمشروعات الترفيهية وهي نفس المشغل السابق بالمزايدة في ضوء ما قدمته من عرض يتضمن تطويرات جذرية على المشروع.

وأضافت الشركة في بيانها، ان هذا الأمر يتطلب إعداد المخططات الجديدة واستصدار التراخيص اللازمة وأخذ موافقات الجهات المعنية قبل المباشرة بالتنفيذ، ومنها بلدية الكويت ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي تعطل تنفيذه بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وما صاحبها من قرارات حظر أدت إلى إيقاف العمل وتعطيله، علما ان الشركة الفائزة والتي تم توقيع عقد معها في 2019/12/9 ملتزمة بسرعة تطوير الموقع مع انجلاء هذه الجائحة.

من السنة المالية الحالية 2021/2020

«المالية»: مليار دينار عجز الميزانية في أول 3 شهور

1,3 مليار دينار إجمالي الإيرادات مقابل 1,7 مليار دينار مصروفات ونحو 733,3 مليون دينار التزامات

انخفاض الإنفاق الاستثماري ليبلغ 61,7 مليون دينار فقط.. ما يعادل 2,7٪ من أصل المبالغ المرصودة

أحمد مغربي

كشفت وزارة المالية ان ميزانية الكويت عن فترة الثلاثة أشهر الاولى من العام المالي 2021/2020 (أبريل ـ مايو ـ يونيو) قد سجلت فيها البلاد عجزا بقيمة مليار دينار، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 1,3 مليار دينار مقارنة مع مصروفات بلغت 1,7 مليار دينار والتزامات بلغت نحو 733,3 مليون دينار، علما بأن هذه الالتزامات تمثل مبالغ في حكم المصروف لم يتم إثباتها في حساب المصروفات لعدم اكتمال الدورة المستندية لها حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير. وقالت «المالية» في احدث احصائية لها ان الإيرادات النفطية للكويت خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية بلغت ما قيمته 1,3 مليار دينار وهي ما تمثل 23,4٪ من إجمالي الإيرادات النفطية المقدرة في الميزانية عند 5,6 مليارات دينار، فيما بلغت الإيرادات غير النفطية 52,6 مليون دينار، وهي ما تمثل 2,8٪ فقط من إجمالي الإيرادات غير النفطية المقدرة في الميزانية عند 1,8 مليار دينار.

هذا وتبلغ إجمالي المصروفات في الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية 2021/2020 نحو 19,2 مليار دينار، وتفترض الميزانية تحقيق عجز مالي يقدر بنحو 14 مليار دينار.

إلى ذلك كشفت الاحصائية عن تدن كبير في الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة، والذي بلغت نسبته بنهاية يونيو الماضي (3 أشهر الاولى من السنة المالية) 2,7٪ فقط من إجمالي المبالغ المرصودة له في الموازنة. وأظهرت أرقام الاحصائية ان إجمالي المصروفات الرأسمالية خلال الفترة بلغ 61,7 مليون دينار من أصل 2,3 مليارات دينار مرصودة لها، ما يؤكد استمرار انخفاض الانفاق الرأسمالي مقابل ارتفاع وتيرة الإنفاق الجاري، الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة المشاريع المرساة، ويعود هذا بالأساس إلى انتشار جائحة كورونا في البلاد ولجوء الكويت الى الإغلاق الكامل والجزئي للاقتصاد منها لتفشي وانتشار الحالات. تجدر الإشارة الى أن البيانات الواردة في هذا التقرير لا تمثل مصروفات الفترة بشكل دقيق بسبب تأخر العديد من الجهات الحكومية من نقل البيانات الخاصة بالمرتبات والصرف بالمكاتب الخارجية التابعة لبعض الجهات الحكومية وكذلك بعض مصاريف الدعم التي تخضع إلى التحاسب حتى نهاية الفترة. علما بأن إجمالي الإيرادات خلال شهر أبريل 2020 (أول شهر من الميزانية) بلغت 776 مليون دينار، فيما بلغت مصروفات الشهر 605,5 ملايين دينار وبلغ الالتزام 553,6 مليون دينار، وحققت الميزانية عجزا يقدر بنحو 383,1 مليون دينار. وفي شهر مايو 2020 بلغ إجمالي الإيرادات في شهرين من السنة المالية نحو مليار دينار وبلغت المصروفات 1,24 مليار دينار وبلغ الالتزام نحو 527,6 مليون دينار، وبذلك حققت الميزانية عجزا بقيمة 767,8 مليون دينار.

أهم أرقام موازنة 2021/2020 من 1 أبريل 2020 حتى 30 يونيو 2020	
إجمالي الإيرادات	1,36 مليار دينار
إجمالي المصروفات	1,72 مليار دينار
الالتزام	733,3 مليون دينار
العجز	1,08 مليار دينار
الإيرادات النفطية	1,31 مليار دينار
الإيرادات غير النفطية	52,6 مليون دينار
الإنفاق الرأسمالي	61,7 مليون دينار